الإعلامية في الوسط التربوي

أصبحت مسايرة المدرسة للتحولات ال متسارعة التي يشهدها العالم في ميادين تكنولوجيات المعلومات والاتصال ضرورية لتأمين " دورها في تأهيل الناشئة وإعدادهم للحياة المهنية"[1] وذلك في ظلّ المكانة التي أصبح يحتلّها الاقتصاد اللامادي.

وقد تمّ إثر تقييم المنظومة التربوية و استقراء التجارب الدولية في مجال التربية والتعليم إصدار القانون التوجيهي المتعلّق بالتربية والتعليم المدرسي في سنة 2002 بهدف تطوير المدرسة وجعلها تواكب "التوجهات الكبرى في مجال التربية التي تتمحور حول إرساء قواعد مجتمع المعرفة". وقد أكّد هذا القانون خاصة على أن تعمل المدرسة في إطار وظيفتها التعليمية على تمكين المتعلّمين من حذق استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإكسابهم القدرة على توظيفها في سائر المجالات من خلال إيلاء البرامج عناية خاصة بهذا المجال باعتبار أنّ هذه التكنولوجيات تمثّل وسائط لبلوغ المعارف والتعلّم الذاتي.

وتمّ في إطار الإصلاح التربوي الجديد ضبط الخطة التنفيذية لمدرسة الغد (2002–2007) التي حدّدت من بين أهدافها اعتبار التلميذ محور العملية التربوية وتعصير المنظومة التربوية للرّفع من قدرتها على الاستجابة لطلبات المجتمع المتجدّدة. وتتضمن هذه الخطة من بين عناصرها "توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم والتعلّم" وذلك خاصة من خلال إدماج تكنولوجيا الاتصال في التعلّم وتأهيل المربّين للتحكّم في هذه التكنولوجيات وتجهيز المؤسّسات التربوية بالمعدات اللازمة وتطوير خدمات الشبكة التربوية وربط المؤسّسات التعليمية بها وبعث المدرسة الافتراضية وإنتاج المحتويات الرقمية والبرمجيات التربوية وتركيز نظام معلومات تربوي متكامل.

وبلغت الكلفة الجملية للتجهيزات الإعلامية خلال فترة المخطط العاشر 67,021 م.د متأتية بنسبة 87 % من قروض خارجية. ومن المنتظر أن تبلغ الاستثمارات في هذا المجال 50 م.د خلال فترة المخطط الحادي عشر.

وقد بلغ عدد التلاميذ خلال السنة الدراسية 2006–2007 ما جملته 2.142.232 تلميذا. وارتفع عدد المؤسّسات التربوية خلال نفس السنة إلى 4.504 مدرسة ابتدائية و784 مدرسة إعدادية إضافة إلى 473 معهدا ثانويا.

---

[1] - وثيقة " الإصلاح التربوي الجديد" (2002) ص 24.

وتولّت الدائرة إنجاز مهمّة رقابية حول الإعلامية في الوسط التربوي للنظر في مدى توفّق الهياكل المعنية بإدخال الإعلامية في الوسط التربوي في توفير الظروف الكفيلة بتمكين المتعلّمين من حذق استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإكسابهم القدرة على توظيفها في سائر المجالات. ولهذا الغرض شملت أعمال الرقابة المصالح المعنية بهذا المجال بوزارة التربية والتكوين وبعض الإدارات الجهوية للوزارة [1] إضافة إلى عدّة مؤسّسات متدخّلة في الميدان وراجعة بالنظر إلى هذه الوزارة مثل المعهد الوطني للمكتبية والإعلامية والمركز الوطني لتكوين المكوّنين في التربية وبعض المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمرّ[2].

وتمّ التطرّق إلى مجال الإعلامية في الوسط التربوي من خلال ثلاثة محاور رئيسية يتعلّق الأوّل منها بتجهيز المؤسّسات التربوية بالمعدات الإ علامية ويخصّ المحور الثاني توفير الموارد البشرية وتأهيلها ويتعلّق المحور الثالث باستغلال المعدّات الإعلامية وصيانتها.

I- تجهيز المؤسّسات التربوية بالمعدّات الإعلامية

شهد تجهيز المؤسّسات التربوية بالمعدات الإعلامية نسقا حثيثا مع نهاية فترة المخطط التاسع للتنمية وعلى امتداد المخطط العاشر الذي تزامن مع إقرار إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتّصال في التعليم والتعلّم. فقد تمّ إلى موفى ماي 2007 إحداث وتدعيم مخابر للإعلامية بجميع المعاهد الثانوية والمدارس الإعدادية وتجهيز 63,8 % من المدارس الابتدائية.

كما قامت الوزارة بتجهيز مخابر مخصّصة لتدريس مادّتي التكنولوجيا والعلوم الفيزيائية وبإحداث فضاءات إعلامية للإطار التربوي. وتمّ كذلك ربط المؤسّسات التربوية بشبكة الأنترنات.

غير أنّ هذه المجهودات على أهميتها ولئن انصهرت في إطار التوجّهات العامّة لمخطّطات التنمية كان ينبغي أن ترتكز على ضبط دقيق لمراحل إدخال الإعلامية في

---

[1] - تونس وأريانة ومنوبة

[2] - تونس وأريانة ومنوبة

التدريس وعلى برمجة الاقتناءات على نحو يمكّن من الاستجابة للحاجيات والأولويات. و مازال ربط المؤسّسات بشبكة الأنترنات يشكو صعوبات عديدة من شأنها أن تحدّ من تحقيق الغاية المرجوّة من ذلك.

أ- اقتناء التجهيزات الإعلامية وتوزيعها

لم يساعد التغيّر المستمرّ للحاجيات بسبب التحويرات المدخلة على محتوى البرامج الدراسية بالمرحلتين الإعدادية والثانوية على تحديد محكم لهذه الحاجيات وهو ما أدّى بالوزارة، مجاراة لهذا النسق المتغيّر، إلى إعادة ترتيب الأولويات في مجال التجهيز خاصّة خلال السنتين الأخيرتين.

1- اقتناء التجهيزات الإعلامية

تختلف الحاجة إلى التجهيزات الإعلامية بالمؤسّسات التربوية كمّا ونوعا باختلاف المستويات التعليمية وباختلاف التوظيف المرتقب لهذه التجهيزات. وقد حدّدت وثيقة "برنامج البرامج" التي تمّ إعدادها منذ سنة 2002 لاعتمادها كأساس مرجعي لتحديد ملامح المتخرّج من مدرسة الغد أبعاد هذه الحاجة من خلال الغاية المرجوّة من توظيف هذه التجهيزات في كلّ مرحلة من مراحل التعليم. غير أنّه لم يتبيّن أنّ الوزارة ارتكزت على ما تضمّنته الوثيقة المذكورة لدراسة إمكانية ملاءمة مستوى التجهيز بالمؤسّسات التعليمية لمحتوى البرامج بهذه المؤسّسات قبل الشّروع في تجهيزها.

وقد اتجه مجهود الدّولة خلال المخطط العاشر نحو تجهيز المدارس الابتدائية على وجه الخصوص وظلّت مؤشرات تجهيز المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية على حالها تقريبا خلال فترة هذا المخطّط. فقد بلغ في شهر ماي 2007 عدد المدارس الابتدائية التي تمّ تجهيزها 2875 مدرسة وهو ما يمثّل نسبة 63,8 % من جملة هذه المدارس في حين كان من المفروض حسب الخطة التنفيذية لمدرسة الغد أن يتمّ تجهيز كافّة المدارس الابتدائية مع نهاية سنة 2005.

أمّا بالنسبة إلى المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية فقد شهد عدد مخابر الإعلامية بها ارتفاعا طفيفا بمروره من 1469 مخبرا خلال السنة الدراسية 2002/2001 إلى 1596 مخبرا خلال السنة الدراسية 2006/2005. وقد ظلّ خلال نفس الفترة مؤشّر عدد الفصول

للمخبر الواحد بهذه المراحل التعليمية في حدود 21,5 فصلا. ولئن لم يتمّ ضبط معيار محدّد في هذا المجال فإنّ جميع هذه المؤشّرات شهدت تحسّنا ملحوظا بداية من السنة الدراسية 2007/2006 إذ ارتفع عدد المخابر والفضاءات الإعلامية المخصّصة لتدريس مادّة الإعلامية بالمعاهد الثانوية والمدارس الإعدادية إلى 2326 مخبرا وبالتالي تحسّن مؤشر عدد الفصول للمخبر الواحد ليبلغ 15,9 فصلا.

ويعود ذلك إلى أنّ تدريس مادّة الإعلامية كان اختياريا بالمرحلة الثانوية ولم يكن يشمل إلاّ السنتين الثالثة والرابعة من هذه المرحلة. ولم يتمّ إدراج مادّة الإعلامية كمادّة إجبارية في البرامج الرسمية إلاّ ابتداء من السنة الدراسية 2005/ 2006 ببعض المسالك من السنة الثانية من التعليم الثانوي وتعميمها على السنوات الثالثة من نفس المرحلة . إضافة إلى ذلك تمّ بداية من السنة الدّراسية 2007/2006 إقرار تدريس هذه المادّة في البرامج الرسمية بالسنتين السّابعة والتّاسعة من المرحلة الثانية من التعليم الأساسي.

ولم تساعد هذه الوضعية على تحديد حاجيات دقيقة لتجهيز المؤسّسات التربوية بهذه التكنولوجيات حيث لم يتوفّر لدى الوزارة قبل إقرارها إجبارية تدريس مادّة الإعلامية بالبرامج الرسمية بهذه المراحل التعليمية معايير محدّدة تمكّنها من الإلمام بالحاجة الفعلية إلى مثل هذه التجهيزات.

أمّا بخصوص المخابر المعدّة لإدماج التكنولوجيات الحديثة في التعلّم كمخابر التكنولوجيا والعلوم الفيزيائية والعلوم الطبيعية بالمعاهد الثانوية فقد بلغ عددها خلال السنة الدّراسيّة 2007/2006 ما جملته 223 مخبرا للتكنولوجيا و68 مخبرا للفيزياء و3 مخابر لعلوم الحياة والأرض في حين كان من المنتظر في إطار تجسيم الخطة التنفيذية لمدرسة الغد "تجهيز مخبر بكلّ معهد في مرحلة أولى". وفضلا عن ذلك، وباستثناء ما تمّ بشأن مخابر التكنولوجيا لم يتبيّن أنّ الوزارة عملت على تحديد مقاييس بخصوص عدد المخابر والفضاءات الأخرى المطلوب توفّرها بكلّ معهد أو بخصوص عدد التجهيزات الإعلامية اللازمة بهذه الفضاءات ممّا نتج عنه تباين عدد المخابر المعنية وعدد الحواسيب المركّزة بها. فقد تفاوت مستوى التجهيز بمخابر الفيزياء مثلا ما بين حاسوب واحد (38 مخبرا) و7 حواسيب (10 مخابر). كما تباين عدد الحواسيب المركّزة بفضاءات الأساتذة بين حاسوب واحد (134 فضاء) و3 حواسيب (124 فضاء).

بالإضافة إلى ذلك لوحظ تأخير كبير في اقتناء التجهيزات الإعلامية حيث بلغ معدّل الفترة الفاصلة بين إعداد كرّاسات الشّروط المتعلّقة بالصفقات ذات الصلة والتسلّم الفعلي للتجهيزات المعنية ما يناهز عشرين شهرا لتصل هذه الفترة في بعض الحالات إلى ما يناهز ثلاثين شهرا. من ذلك أنّ التجهيزات موضوع طلب العروض عدد 24/ 7028 لسنة 2004 لم يتمّ تسلّم ها إلاّ في شهر ماي 2006 ممّا حدا بالوزارة لمجابهة الحاجيات المتأكّدة للمعاهد الثانوية والمدارس الإعدادية إلى مثل هذه التجهيزات والتي استجدّت في الأثناء إلى إعادة ترتيب أولويات التجهيز وذلك بمزيد تدعيم هذه المؤسّسات على حساب المدارس الابتدائية التي كانت هذه التجهيزات مخصصة لها.

2- توزيع التجهيزات على المؤسّسات التربويّة

يتمّ توزيع التجهيزات على المدارس الابتدائية بحساب فضاء لكلّ مدرسة وتستند الوزارة بالنّسبة إلى المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية إلى الطلبات الصادرة عن هذه المؤسّسات.

ففيما يتعلّق بالمدارس الابتدائية ضبطت الوزارة العدد اللازم من أجهزة الحاسوب بكلّ فضاء بثمانية أجهزة قصد توظيفها في تدريس مادّة التربية التكنولوجية بالسنوات الخامسة والسادسة من التعليم الأساسي. وقد اعتمدت الوزارة في توزيع هذه التجهيزات على منهجيّة تستند إلى توفير كامل هذا العدد من الأجهزة دفعة واحدة بالفضاءات المعنيّة. ولم يتمّ تغطية جميع المدارس الابتدائية خلال فترة المخطط العاشر مثلما كان منتظرا.

ولم يتمّ خلال السنة الدراسية 2007/2006 تهيئة الفضاءات المناسبة بعدد من المدارس حيث لم يتمّ تسييج هذه المدارس وتحصين قاعات الإعلامية بها وتركيز الأثاث المكتبي الملائم للتجهيزات بالرغم من أنّه كان من المزمع تجهيز المدارس المعنية منذ مستهل السنة الدراسية المذكورة في إطار هبة رئاسية تشمل 5000 حاسوب. وإزاء هذه الوضعية لم تتولّ بعض الإدارات الجهوية تسلّم حصّة المدارس الابتدائية الراجعة إليها بالنّظر من الحواسيب الموزّعة في هذا الإطار وذلك خاصّة بعد بروز ظاهرة السّرقة بهذه المؤسّسات إذ لم يتمّ إلى منتصف شهر ماي 2007 تزويد سوى 116 مدرسة من جملة 625 مدرسة معنيّة بهذا البرنامج بالتجهيزات الإعلامية رغم تسلّم الوزارة لهذه التجهيزات منذ بداية السنة الدراسية المعنيّة. وبيّنت الوزارة بإجابتها أنّه تمّ توزيع التجهيزات المذكورة بعد تركيز الشبكتين الكهربائية والإعلامية.

أمّا بخصوص توزيع التجهيزات الإعلامية على المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية فإنّ الوزارة تعتمد على طلبات المؤسّسات المعنية المحدّدة حسب عدد ساعات تدريس مادّة الإعلامية في الأسبوع من جهة والمدّة القصوى لإشغال مخابر وفضاءات الإعلامية المقدّرة بأربعين ساعة خلال نفس المدّة من جهة أخرى. غير أنّ الصيغة المعتمدة في التوزيع اتسمت طيلة الفترة السابقة للسنة الدراسية 2007/2006 بعدم الدّقة طالما أنّ تدريس مادّة الإعلامية كان اختياريا في هذه المؤسّسات. وقد أصبح من الممكن باعتبار إضفاء الإلزامية على تدريس تلك المادّة بداية من السنة المذكورة ضبط عدد ساعات التدريس وعدد الفصول بأكثر دقة. إلاّ أنّ ذلك لم يحل دون استمرار وجود بعض النقائص فيما يتعلّق بتوزيع التجهيزات الإعلامية مقارنة بالحاجة الفعلية إلى هذه التجهيزات.

فحسبما ورد بالبيانات الإحصائية للوزارة والمتعلّقة بالسنة الدراسية 2007/2006 فإنّ عدد ساعات الإعلامية التي يتمّ تدريسها بجميع المعاهد الثانوية بلغ 37.023 ساعة في حين بلغ عدد ساعات التدريس المتوقّعة كما تمّ التصريح به من قبل مديري هذه المؤسّسات في مستهلّ السنة الدراسية المعنية والذي تمّ اعتماده كمنطلق لتحديد الحاجيات من المخابر 45.434 ساعة أي بفارق يناهز 8000 ساعة وهو ما يفترض توفير 200 مخبر إضافي.

ولم تضبط الوزارة بعدُ معيارا دقيقا بخصوص الحدّ الأدنى من ساعات الإعلامية المضمّنة بالبرامج الدراسية والزّائدة على المدّة القصوى لإشغال المخبر والتي تستوجب توفير مخبر إضافي. فقد تبيّن من خلال مقارنة المعطيات المتوفّرة بالمعهد الوطني للإعلامية والمكتبيّة والمتعلّقة بعدد المخابر المتوفّرة بالمعاهد خلال السّنة الدراسية 2007/2006 والحاجيات المعبّر عنها من قبل مديري هذه المؤسّسات خلال نفس السنة وجود تباين ملحوظ في تلبية الحاجيات من معهد إلى آخر. فقد تمّ تجهيز 70 معهدا بمخبر إضافي نتيجة حاجتها إلى تدريس 10 ساعات إعلامية في الأسبوع زائدة على المدّة القصوى لإشغال المخبر في حين لم يتمّ تجهيز 57 معهدا آخر بمخبر إضافي رغم حاجتها إلى تدريس 30 ساعة إضافية في الأسبوع زائدة على مدّة إشغال المخبر. ويستفاد من المعطيات آنفة الذكر أنّ 38 معهدا يوجد بها مخبر إضافيّ على الأقلّ زائد على الحاجة في حين يشكو 24 معهدا آخر نقصا بمخبر على الأقلّ.

3- تجديد أسطول التجهيزات الإعلامية

تبيّن أنّ 1.021 مخبرا من جملة 2.326 مخبرا للإعلامية[1] موجودة في موفى جوان 2007 بالمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية أي بنسبة 45,65 % يعود تاريخ تركيزها إلى الفترة الممتدّة من سنة 1998 إلى سنة 2001. وقد ورد بالتقرير التأليفي لتقارير التفقّد الخاصة بمدرّسي مادّة الإعلامية بالمرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي خلال السنة الدراسية 2005/ 2006 أنّ "مخابر الإعلامية أصبحت غير قابلة للاستغلال أكثر فأكثر وهو ما لا يمكّن من بعث الشعبة الجديدة لعلوم الإعلامية في بداية السنة الدراسية القادمة (2007/2006) في أحسن الظروف".

أمّا بخصوص مخابر التكنولوجيا بالمعاهد الثانوية التي تعتمد بصفة مكثّفة على أجهزة الحاسوب في تدريس المادّة المذكورة فمن جملة 225 مخبرا متوفّرا يرجع تجهيز 162 مخبرا إلى ما قبل سنة 2001 من بينها 81 مخبرا يعود تجهيزها إلى سنتي 1993 و1994 وباتت لا تمكّن من استعمال المنظومات التقنية في ظروف عاديّة.

ونظرا إلى تقادم أسطول التجهيزات الإعلامية وإلى ضرورة مسايرة المدرسة للتطوّرات التكنولوجية المتسارعة في هذا الميدان يتجه ضبط خطّة لتجديد هذه التجهيزات بما يتيح للتلاميذ تملّك الكفايات المطلوبة وفق ما تضمنته وثيقة "برنامج البرامج" تنجز على أساس مسح ميداني شامل يمكّن من تشخيص حالة الفضاءات والمخابر بغاية تحديد عددها بدقّة والوقوف على مدى الحاجة إلى تجديد التجهيزات المركّزة بالبعض منها.

فقد سُجّل تباين في العديد من الحالات بين مختلف المصادر (المؤسّسات التربوية والمعهد الوطني للمكتبية والإعلامية والوزارة) بخصوص عدد المخابر أو الحالة الفنيّة لعدد منها حيث تبيّن مثلا وجود فارق في عدد مخابر الإعلامية بالمعاهد والمدارس الإعدادية بين الإحصائيات المتوفرة لدى الوزارة (2326 مخبرا) وما تتضمّنه قاعدة بيانات المعهد الوطني للمكتبية والإعلامية (2225 مخبرا). كما تمّ الوقوف في بعض الحالات على فوارق بين ما تضمنته هذه القاعدة وما تمّ التصريح به من قبل مديري المعاهد بهذا الخصوص.كذلك كان الشأن بالنسبة إلى مخابر التكنولوجيا بالمعاهد وفضاءات الإعلامية بالمدارس الابتدائية حيث تباين عددها حسب مصادر البيانات.

---

[1] - باعتبار التجهيزات المتوفرة قبل انطلاق الخطة التنفيذية لمدرسة الغد.

وأفادت الوزارة بأنّه سيتمّ إجراء مسح شامل يمكّن من تشخيص حالة الفضاءات والمخابر بغاية الإحاطة على وجه الدقة بعددها والوقوف على مدى الحاجة إلى تجديد التجهيزات المركّزة بها.

ب- ربط المؤسّسات التربوية بشبكة الأنترنات

ارتبط المفهوم الحديث لمجتمع المعرفة وإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مسار التعليم بربط المؤسّسات التربوية بشبكة الأنترنات أكثر مماّ ارتبط بالمفهوم التقليدي لاستعمال الحاسوب. وقد تمّ التأكيد في إطار مشروع الإصلاح التربوي الجديد على ضرورة تنويع مسالك التحصيل والمعرفة والاستفادة مماّ توفّره تقنيات المعلومات والاتصال. ويتطلب ذلك إضافة إلى التجهيزات الإعلامية ربط المؤسّسات التربوية بالشبكة المعنيّة.

وقد قامت وزارة التربية والتكوين بربط جميع المعاهد الثانوية والمدارس الإعدادية وعدد من المدارس الابتدائية بالشبكة التربوية والتي تمثّل البوابة الإلزامية للدخول إلى شبكة الأنترنات فضلا عن تركيز 10 نقاط عبور إقليمية إلى هذه الشبكة. غير أنّ هذا الرّبط تمّ إلى غاية شهر مارس 2007 بالنسبة إلى المعاهد بنسبة 64 % بخطوط مختصّة و35 % بخطوط عادية وبخصوص المدارس الإعداديّة فقد تمّ الرّبط بنسبة 95 % بخطوط عادية. أمّا بالنسبة إلى المدارس الابتدائية فلم يتمّ إبرام سوى 2247 عقدا لربط نفس العدد من المدارس بالخطوط العادية من جملة 4504 مدرسة[1] أي حوالي نصف المدارس المعنية وذلك خلافا لما كان منتظرا من استكمال ربط جميع هذه المدارس مع نهاية فترة المخطط العاشر.

ومازال حجم تدفّق المعلومات بالمؤسّسات التربوية بعيدا عن المستوى الذي من شأنه أن يؤمّن الاستعمال الناجع لشبكة الأنترنات نظرا إلى استمرار وصل أغلب هذه المؤسّسات بخطوط عاديّة وذلك خلافا لأهداف المخطط العاشر للتنمية التي ترمي إلى تحسين نوعية الوصلات بهذه المؤسّسات خاصّة من خلال الاعتماد على تقنية التدفق السريع للمعلومات ممّا حدّ من استغلال شبكة الأنترنات بالمؤسّسات التربوية. وأفادت الوزارة في هذا الشأن بأنّها بصدد التعاقد مع شركة " اتصالات تونس" لتوفير الأنترنات ذات التدفق العالي بجميع المؤسّسات التربوية.

II- الموارد البشرية

[1] - معطيات المعهد الوطني للمكتبية والإعلامية.

يتطلّب إدخال الإعلامية في الوسط التربوي علاوة على التجهيزات اللازمة توفير الموارد البشرية الكفأة الضرورية لتأمين تدريس الإعلامية بالمؤسّسات التربوية وتأطيرها وتأهيل إطار التدريس بصفة متواصلة لجعله يواكب التحوّلات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

أ- توفير الموارد البشرية

تمّ تكليف مدرّسي التعليم العام أو مدرّسي التربية التقنية بتوظيف الإعلامية لتأمين بعض دروس التربية التكنولوجية بالمدارس الابتدائية وهو ما لم يتطلّب توفير موارد بشرية إضافية للغرض. أمّا بالنسبة إلى المرحلتين الإعدادية والثانوية فقد تمّ إقرار إدخال الإعلامية كمادّة للتدريس بالنسبة إلى السنتين السابعة والتاسعة من المرحلة الثانية من التعليم الأساسي في السنة الدراسية 2006- 2007 إضافة إلى مختلف الشعب في المعاهد الثانوية وهو ما كان يتطلّب توفير المدرسين المختصين بالمؤسّسات التعليمية المعنية. وقد ارتفع عدد مدرّسي مادة الإعلامية بهذه المؤسّسات من 1.031 مدرسا خلال السنة الدراسية 2002-2003 إلى 3.823 مدرّسا خلال السنة الدراسية 2006-2007. غير أنّ ذلك لم يسبقه ضبط محكم للحاجيات من الموارد البشرية اللازم توفيرها ممّا نتج عنه أنّ انتدابات مدرّسي هذه المادّة لم تتمّ على أساس التوجّه الرامي إلى تعميم تدريس هذه المادّة بصفة إجبارية.

ويتمّ انتداب مدرّسي الإعلامية خاصة عن طريق مناظرات الكفاءة لأستاذية التعليم الثانوي. ويخضع الناجحون لتكوين ميداني قصد تأهيلهم لممارسة مهنة التدريس. وبما أنّ المراحل التعليمية المعنية بتدريس مادة الإعلامية ضمن البرامج الرسمية للتدريس لم يتمّ ضبطها بصفة مسبقة فقد نجم عن ذلك مراجعة عدد المراكز المفتوحة للتناظر إضافة إلى فتح مناظرات تكميلية في آجال ضيّقة للاستجابة للحاجيات الجديدة المتأكّدة. من ذلك أنّه تمّ بالنسبة إلى السنة الدراسية 2006 –2007 تقدير الحاجيات الأوّلية بجملة 1382 أستاذا فيما ارتفعت الحاجيات الفعلية إلى 2083 مدرّس إعلامية نتيجة تحوير البرامج نحو إدراج مادّة الإعلامية بالسنتين السابعة والتاسعة من المرحلة الثانية من التعليم الأساسي تمّ انتدابهم قبل حلول السنة الدراسية المعنية.

وإزاء هذه الوضعية لم يتمّ دائما تأمين التكوين الضروري للمنتدبين الجدد لتأهيلهم لمهامّ التدريس باعتبار ضيق آجال تنفيذ عملية الانتداب. من ذلك أنّ التكوين الموجّه إلى الأساتذة الجدد (1270 أستاذا) الذين تمّ انتدابهم في إطار المناظرة التكميلية التي تمّ فتحها

بتاريخ 25 ماي 2006 لانتداب مدرسي إعلامية إضافيين تمّ خلال العطلة الصيفية ولم يتسنّ بالتالي تأمين جزء منه داخل الأقسام في إطار دروس شاهدة على غرار المناظرات السابقة.

ورغم عمل الوزارة على انتقاء الأساتذة المعنيين في إطار المناظرات المذكورة تبيّن من خلال تقارير التفقد البيداغوجي أنّ العديد منهم لا يتحكّمون بالقدر الكافي في بعض المعارف والمعطيات اللازمة لتدريس هذه المادة إذ بلغت نسبتهم حوالي 50 % من الأساتذة الذين شملهم التفقد خلال السنة الدراسية 2005 – 2006 (328 أستاذا) مقابل 42,7 % بالنّسبة إلى السنة الدراسية 2004– 2005 (410 أستاذا). كما لوحظ " تباين درجة الكفاءة في تدريس المادة حسب التكوين الأساسي الذي أحرزه الأساتذة المعنيون بمؤسّسات التعليم العالي". ويدعو هذا الوضع الوزارة إلى إعداد برنامج يمكّن تنفيذه من إكساب أساتذة الإعلامية التحكم الجيّد في المعارف اللازمة لضمان جودة تدريس هذه المادة.

وعلى صعيد آخر يفتقر تقييم أداء المدرّسين إلى مرجعيات مهنية معدّة للغرض وذلك خلافا لما نصّ عليه الفصل 4 من الأمر عدد 2950 لسنة 2002 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 والمتعلّق بمشمولات الوزارة. و" في غياب جدول تقييم موحّد يتمّ اعتماده لإسناد الأعداد للمدرّسين فإنّ ذلك يرتكز أساسا على تقدير شخصي للمتفقّدين المعنيين"[1].

ب – تأطير مدرّسي الإعلامية

أُسندت إلى المتفقدين مهامّ تقييم عمل المدرّسين في مجال اختصاصهم وتأطيرهم قصد تطوير مؤهلاتهم المهنية وتكوين المدرسين المبتدئين مهنيا[2]. غير أنّ قلّة الإحكام التي اتّسمت بها برمجة مراجعة البرامج التعليمية على المدى المتوسط وكذلك مراجعة طريقة انتداب المتفقدين الذين أصبح قبولهم يتطلّب متابعتهم لمرحلة تكوين بسنتين لم تمكّنا من الاستعداد الكافي لتأطير مدرّسي الإعلامية الذين شهد عددهم تطوّرا ملحوظا خلال السنتين الأخيرتين. فقد انخفض عدد متفقدي الإعلامية المباشرين بالنسبة إلى المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي خلال فترة المخطط العاشر من 7 متفقدين في السنة الدراسية 2002 – 2003 إلى 5 متفقدين في السنة الدراسية 2006–2007. وتراجعت نسبة التأطير من قبل المتفقّدين من 147 أستاذا لكلّ متفقد في السنة الدراسية 2002– 2003 إلى 765 أستاذا في السنة الدراسية 2006– 2007.

---

(1) - التقرير التأليفي لتقارير التفقد لمادة الإعلامية لسنة 2004 – 2005 – ص3.

(2) - الأمر عدد 2348 لسنة 2001 المؤرخ في 2 أكتوبر 2001 والمتعلّق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك التفقد البيداغوجي بوزارة التربية.

ومن ناحية أخرى فإنّ مؤشّر عدد الأساتذة المنتدبين الجدد لكلّ مؤطّر بيداغوجي (متفقدين ومرشدين بيداغوجيين) بالنسبة إلى السنة الدراسية 2006–2007 تجاوز بأكثر من 9 أضعاف المؤشّر المحدّد في إطار الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والمتعلّقة بتطوير التعليم الثانوي. فقد بلغ المؤشّر حوالي 52 أستاذا منتدبا جديدا لكلّ مؤطّر بالنسبة إلى مادّة الإعلامية في حين ضُبط هذا المؤشر في حدود 5,6 أستاذا جديدا لكلّ مؤطّر في إطار الاتفاقية المذكورة.

ورغم اتجاه الخطة التنفيذية لبرنامج " مدرسة الغد" إلى " تحسين نسبة التأطير البيداغوجي" لتبلغ في غضون سنة 2009 حوالي 150 أستاذا لكلّ متفقد فإنّ هذه الوضعية ستتواصل خلال السنوات القليلة المقبلة رغم التحاق 7 متفقدين للإعلامية بسلك التفقد خلال السنة الدراسية 2007 – 2008. ويرجع ذلك إلى أنّ عدد المتفقدين الذين هم بصدد التكوين بالمركز الوطني لتكوين المكونين في التربية لا يتجاوز 10 متفقدين في حين تبلغ الحاجيات الفعلية للوزارة 28 متفقدا إضافيا [1] وإلى أنّ عدد مدرسي الإعلامية ارتفع خلال السنة الدراسية 2007-2008 بإضافة 1308 أستاذا جديدا[2]. وقد أفادت الوزارة في هذا الصّدد أنّ عدد متفقدي مادّة الإعلامية سيرتفع إلى 22 متفقدا في سبتمبر 2009 ممّا من شأنه أن يحسّن نسبة التأطير.

ج ـ تأهيل الموارد البشرية

يتطلّب تفعيل دور المدرسة المتمثل في "تكوين المتعلّمين...ومساعدتهم على امتلاك المعارف واكتساب الكفايات التي تؤهّلهم للمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[3] تأهيل المدرّسين لمواكبة المستجدات في مجال اختصاصهم وحذق تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتساعدهم على تأمين التعلّمات المطلوبة للتلاميذ. ويكون هذا التكوين إمّا حضوريا أو عن بعد من خلال المدرسة الافتراضية. ويتمّ التكوين في هذه التكنولوجيات

---

[1] ـ قرار وزير التربية والتكوين المؤرخ في 8 فيفري 2007 والمتعلّق بفتح مناظرة للقبول في مرحلة تكوين المتفقدين.

[2] ـ ناجحون في مناظرة الكفاءة لأستاذية التعليم الثانوي في اختصاص الإعلامية (مناظرتـنوفمبر 2006 وجويلية 2007).

[3] ـ الفصل 48 من القانون التوجيهي.

ضمن برامج التكوين المستمر الموجّهة إلى الإطار التربوي والأعوان الإداريين " حسب ما يقتضيه تطور وسائل التدريس ومحتوياته..."[4].

وتتمثّل أهمّ الهياكل المعنية بهذا النشاط الإدارة العامّة للبرامج والتكوين المستمرّ والمراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمرّ إضافة إلى المركز الوطني لتكوين المكونين في التربية. ويتطلب إحكام عملية التكوين في هذا المجال وضع الآليات المناسبة لضبط محتوى برامج التكوين وتوفير الوسائل الضرورية لتنفيذ هذه البرامج والتنسيق بينها ومتابعتها وتقييمها.

1- ضبط البرامج التكوينية والتنسيق بينها

يندرج ضمن مشمولات الوزارة ضبط برامج تكوينية تتماشى وحاجياتها وحاجة المتكوّنين والعمل على التنسيق بين هذه البرامج لمزيد التفاعل بينها وتلافي تداخل محتو ياتها أو فترات إنجازها. ويتمّ منذ سنة 1999 برمجة دورات تكوينية بصفة منتظمة خلال السنة الدراسية في إطار برامج وطنية وأخرى جهوية تتضمّن جزءا يهمّ تكنولوجيات المعلومات والاتصال إضافة إلى تنظيم دورات تكوينية في إطار مدارس صيفية وطنية وأخرى جهوية. غير أنّ هذا التكوين يتطلّب مزيدا من الإحاطة للنهوض به.

فقد كلّفت الوزارة سنة 2006 مكتب دراسات بالقيام بدراسة استراتيجية لتطوير نظام التكوين المستمرّ والذي يتضمّن من بين عناصره التكوين في تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وخلصت هذه الدراسة إلى أنّ الدورات التكوينية " لا تستجيب للحاجيات الخاصة لمختلف المستهدفين الذين يعتبرون أنّها تشكو عدم كفاية التخطيط وصبغتها المتسمة بالتكرار خاصة في مستوى البرنامج الجهوي الذي يستهدف جمهورا مختلفا بطريقة موحّدة".

ولا يتمّ دائما موافاة الوزارة بما يفيد عرض خطط التكوين الجهوية والتي تتضمّن من بين عناصرها التكوين في تكنولوجيات المعلومات والاتصال على المجالس الاستشارية للمراكز الجهوية للتربية والتكوين المست مرّ[1] ولا بما يفيد تعيين أعضاء هذه المجالس وتفعيلها بالنسبة إلى عديد المراكز. وفي ما يتعلّق بالتنسيق بين الهياكل المتدخلة في هذا المجال فإنّه مازال يتطلب مزيدا من الاهتمام . فباستثناء البرنامج الوطني الذي تعدّه الوزارة

---

[4] - وفق ما نصّ عليه الفصل 46 من القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المتعلّق بالتربية والتعليم المدرسي.

[1] - الأمر عدد 2548 لسنة 2003 المؤرخ في 9 ديسمبر 2003 المنظم لعمل هذه المراكز.

لفائدة المتكوّنين ليس هنالك ما يدلّ على وجود تنسيق مع بقية برامج التكوين الأخرى ممّا لا يساعد على إحكام عملية التكوين وحسن الاستفادة منها.

2- توفير الوسائل اللازمة للتكوين

يتطلّب تأمين التكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال توفير الوسائل اللازمة للغرض من تجهيزات ومكوّنين لفائدة المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمرّ الموكول إليها هذه المهمة. غير أنّه لم يتمّ تدعيم هذه المؤسّسات بالتجهيزات الإعلامية بنسق يساير تطوّر عدد المتكوّنين ومحتوى برامج التكوين في هذا المجال. وتبلغ جملة التجهيزات الإعلامية بهذه المراكز 284 حاسوبا في ماي 2007 مقابل 271 حاسوبا في أكتوبر 2005. كما بيّنت المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمرّ أنّ حالة نصف التجهيزات الموجودة لديها (ماي 2007) متوسطة فيما كانت هذه النسبة في حدود 43,9 % في أكتوبر 2005. وشهدت بعض المراكز انخفاضا في عدد التجهيزات الإعلامية لديها خلال الفترة المذكورة مثل مراكز تونس (من 20 إلى 13 حاسوبا) ونابل (من 17 إلى 6 حواسيب) والمنستير (من 19 إلى 10 حواسيب). ولم يتبيّن ما يفيد وجود خطّة محدّدة لدعم مخابر الإعلامية بمراكز التكوين أو لتجديد التجهيزات الإعلامية الموجودة بها.

أمّا في ما يتعلّق بتوفير المكوّنين فإنّه إضافة إلى متفقدي مادّة الإعلامية يتمّ تكليف بعض أساتذة هذه المادّة أو معلّمين بمهمة التكوين مقابل تخفيض ساعات التدريس المطالبين بتأمينها. غير أنّ الدراسة الاستراتيجية سابقة الذكر بيّنت أنّ " انتقاء الأساتذة المعنيين لا يتمّ على أسس موضوعية فضلا عن عدم تلقّيهم تكوينا معمّقا سابقا وعدم تنظيم تدخّلهم ضمن إطار قانوني واضح وعدم تعديل جداول أوقات التدريس الخاصة بهم بصفة تسمح لهم بالتكوّن الذاتي وإعداد حصص التكوين المستمرّ المطالبين بها". وبالإضافة إلى ذلك لا يتوفّر ما يفيد إخضاع اختيار هؤلاء المدرّسين لرأي المجالس الاستشارية للمراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمرّ[1].

ولوحظ أنّ عدد الأساتذة المكوّنين في مادّة الإعلامية لم يواكب تطوّر عدد أساتذة الإعلامية من جهة ومدرّسي بقية المواد والذين ترمي أهداف مدرسة الغد إلى تأهيلهم في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال من جهة أخرى وذلك رغم دعوة التفقدية العامة

[1] - خلافا لمقتضيات الفصل 6 من الأمر المنظم لعمل المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمرّ سالف الذكر.

للتربية[2] والإدارة المعنية بالتكوين المستمرّ المديرين الجهويين للتعلي م[3] إلى "دعم عدد الأساتذة المكوّنين في المواد التي تشهد تطوّرا ملحوظا في عدد المدرّسين بها مثل مادّة الإعلامية". فقد مرّ عدد الأساتذة المكوّنين في الإعلامية من 17 أستاذا في السنة الدراسية 2003–2002 إلى 20 أستاذا خلال السنة الدراسيّة 2007–2006 في حين ارتفع عدد أساتذة الإعلامية من 1031 أستاذا إلى 3823 أستاذا خلال نفس الفترة.

وفي ما يهمّ المرحلة الأولى من التعليم الأساسي فإنّه لم يتبيّن إحاطة مصالح الوزارة بنشاط المعلّمين المكوّنين إذ لا تتوفر لديها معطيات بخصوصهم سواء في ما يهمّ الأشخاص المكلّفين بالتكوين أو ساعات التخفيض التي ينتفع بها بعضهم مقابل تأمين حلقات تكوينية في تكنولوجيات المعلومات والاتصال أو بخصوص متابعة تأمينهم لنشاط التكوين المطالبين به على غرار ما يتمّ العمل به بالنسبة إلى أساتذة المرحلتين الإعدادية أو الثانوية.

3- متابعة التكوين وتقييمه

رغم أهمية التكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والعمل على توفير الوسائل اللازمة لذلك فإنّ انخراط الإطار التربوي في منظومة التكوين ظلّ اختياريا. ففضلا عن أنّ التسجيل في دورات التكوين بقي موكولا إلى الإطار التربوي فإنّ حضور المسجّلين منهم اتّسم أحيانا بالعزوف عن متابعة التكوين.

فقد تراجع عدد المسجّلين لمتابعة الدورات التكوينية في إطار البرنامج الوطني في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال بالنسبة إلى مدرّسي المرحلة الأولى من التعليم الأساسي من 19.259 معلّما خلال السنة الدراسية 2006–2005 إلى 18.320 معلّما في السنة الدراسية 2007–2006 رغم حاجة المدارس إلى معلّمين متكوّنين في هذا المجال. وبلغ عدد الذين تابعوا هذا التكوين في السنتين المذكورتين نسبة 74 % من المسجّلين. واستقرّ عدد طالبي التكوين من أساتذة المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في هذا المجال في إطار البرنامج الوطني في حدود 14.000 أستاذ في السنتين المذكورتين وبلغ عدد المتكوّنين فعليا معدل 75 % من المسجّلين.

---

[2] - التقرير التأليفي لزيارات التفقد بالمرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي (مادّة الإعلامية) السنة الدراسية 2004– 2005.

[3] - مذكرة عدد 10394 بتاريخ 25 ماي 2005.

وقد تبيّن كذلك محدودية الإقبال على التكوين بالنسبة إلى بعض الدورات. من ذلك أنّه تمّت بالمركز الجهوي للتربية والتكوين المستمرّ بأريانة مثلا برمجة 6 حصص "تدريبات في الإعلامية" خلال شهر أفريل 2007 لفائدة 66 معلّما غير أنّه لم يتمّ تسجيل حضور سوى معلّمين اثنين لإحدى الحصص ومعلّم واحد لحصة أخرى فيما لم يُسجّل أي حضور بالنسبة إلى حصص التكوين الأربعة الأخرى. وقد أشارت الوزارة إلى أنّ محدودية الإقبال على التكوين بالنسبة إلى بعض الدورات التكوينية تعود إلى أنّ التكوين غير إجباري وإلى صعوبة وجود وقت فراغ موحّد للمعلّمين باعتبار عدم وجود يوم مخصّص للتكوين لديهم.

ومازالت متابعة عمليات التكوين على الأصعدة المحلية والجهوية والوطنية تتطلب مزيدا من الإحكام إذ لا يتوفّر لدى الوزارة والهياكل التابعة لها نظام معلومات شامل ودقيق يمكّن من الاضطلاع بهذه الوظيفة على النحو الأمثل.

وفضلا عن ذلك تبيّن أنّ " المدارس الابتدائية التي لا يتوفّر بها مدرّسون قادرون على استعمال المعدات الإعلامية الموضوعة على ذمتهم بلغ عددها 467 مدرسة"[1] وهي موزّعة على 15 ولاية ويتراوح عدد المدارس المعنية بين 6 مدارس بإحدى الولايات و82 مدرسة بولاية أخرى. وفي إطار العمل على تدارك هذه الوضعية تمّ في شهر جويلية 2006 تنظيم مدرسة صيفية لفائدة حوالي 500 معلّم.

وسعيا إلى تلافي النقائص المسجلة تمّ في ديسمبر 2005 في إطار نظام المعلومات المزمع تركيزه بالوزارة والممولّ من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير تكليف مكتب دراسات بإعداد تطبيقة إعلامية من شأنها أن تساعد مصالح الوزارة على إحكام الإحاطة بمجال التكوين وقد ضبطت آجال الإنجاز بستة أشهر بدون اعتبار المدة التي يتطلّبها التصديق على مختلف مراحل الإنجاز. وإلى غاية شهر جوان 2007 مازالت هذه التطبيقة في طور الاختبار. وقد أفادت الوزارة بأنّه تمّ تركيز هذه التطبيقة من قبل مكتب الدراسات وتأمين التكوين اللازم للمتدخّلين المركزيين والجهويين.

أمّا في ما يتعلّق بتقييم التكوين والذي من شأنه أن يمكّن حسب الدراسة الاستراتيجية المذكورة من التثبت من "أنّ الموارد المالية والبشرية التي تمّ تخصيصها للتكوين قد أدّت إلى النتائج المرتقبة" فإنّ نظام التكوين لا يتضمّن أية آلية لتقييم أداء المكوّنين أو التصديق على مكتسبات المتكوّنين. كما أنّه لا يتمّ تقييم تطبيق الخطة الجهوية للتكوين من قبل المجالس

---

[1] - مذكرة بتاريخ 26 جوان 2006 من الإدارة العامة للبرامج والتكوين المستمرّ موجهة إلى وزير التربية والتكوين.

الاستشارية وذلك خلافا لما نصّ عليه الأمر المنظم للمراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمرّ.

4- تكوين المكوّنين

باعتبار أهمية دور المكوّنين في المساعدة على تحقيق الأهداف الوطنية في مجال الخطة الإصلاحية للتربية تمّ في هذا الإطار إحداث المركز الوطني لتكوين المكوّنين في التربية سنة 2001 وأوكلت إليه خاصة مهمة "تكوين المكوّنين الذين يحتاجهم النظام التربوي والتكوين المستمرّ وتطوير هندسة التكوين وكذلك التوثيق والدراسات ذات الصلة بتكوين المكوّنين والتجديد البيداغوجي"[1].

وقد أمّن المركز المذكور خلال السنة الدراسية 2005-2006 تكوين 100 من المتفقدين ومعلّمي المدارس الابتدائية وأساتذة المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية وذلك في مجالات إنتاج وتقييم أنشطة بيداغوجية مدمجة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال إضافة إلى تكوين 355 تلميذا متفقدا في السنة الدراسية 2005– 2006 و207 تلاميذ متفقدين في السنة الدراسية 2006-2007 في مجالات ذات علاقة بالبرمجيات والأنترنات وإنتاج صفحات واب واستعمال منظومة التكوين عن بعد. وبالإضافة إلى ذلك وبهدف الاستعداد لنشاط تكوين المكوّنين عن بعد الذي يعتزم المركز القيام به، تلقى 27 متفقدا ومديرا تكوينا في هذا المجال.

غير أنّه خلافا لأحكام الأمر المحدث للمركز المذكور لا يتمّ دائما عرض برامج التكوين على المجلس العلمي لهذه المؤسسة ولا متابعتها ولا تقييمها من قبله إذ أنّ هذا المجلس الذي كان من المفروض أن يجتمع ثلاث مرّات على الأقلّ في السنة لم يجتمع إلاّ مرّتين منذ إحداث المركز في سنة 2001.

ومن ناحية أخرى وقصد الاستجابة لحاجيات المتكوّنين اتجه المركز منذ سنة 2006 إلى تكوين المكوّنين حسب الطلب وذلك من خلال استبيان يتمّ توزيعه على متفقدي جميع المراحل التعليمية بهدف ضبط برامج تكوين ملائمة لطلبات المعنيين في محاور مختلفة تمّ تحديدها بالاستبيان المذكور. وقد بلغت طلبات التكوين الواردة على المركز منذ سبتمبر

---

[1] - الفصل 2 من الأمر عدد 2142 لسنة 2001 المؤرخ في 10 سبتمبر 2001 والمتعلّق بإحداث المركز الوطني لتكوين المكونين وضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق سيره.

2006 والتي وضعت تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المرتبة الأولى من حاجيات التكوين 172 مطلبا. غير أنّه لم يتمّ إلى غاية جوان 2007 الشروع في تلبية هذه الطلبات.

5- التكوين عن بعد في إطار المدرسة الافتراضية

أُحدثت المدرسة الافتراضية سنة 2002 في إطار توسيع مشمولات المعهد الوطني للمكتبية والإعلامية. وتتمثّل مه مّة هذه المدرسة في بعث منظومة متكاملة للتعليم والتكوين عن بعد تشمل كافة مراحل التعليم. وهي تُعنى خاصة بتطوير استغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال قصد تحسين مردودية التعليم وجودته وتأطير التلاميذ إضافة إلى تكوين المدرّسين في استعمال التقنيات الحديثة للاتصال.

ولإعداد محتوى الدروس المضمّنة بالمدرسة الافتراضية لجأ المعهد الوطني للمكتبية والإعلامية إلى أساتذة متعاقدين وذلك إضافة إلى الإطارات الراجعين إليه بالنظر. إلاّ أنّ ذلك لم يتمّ في إطار برمجة مسبقة للمحتويات المزمع وضعها ضمن هذه المدرسة كما لم يتمّ اتّباع منهجية موحّدة ولا مسار بيداغوجي واضح لإعداد هذه المحتويات بل تمّ ذلك وفق اجتهاد المساهمين في إنجازها وحسب التمشّي الذي يتّم اتّباعه في التدريس بالأقسام. ونتيجة لذلك تمّ " إغفال عديد المراحل الأساسية لضمان جودة الدروس منها خاصّة تحليل المشكل المطروح للتعلّم وإعداد سيناريو المساعدة الذي يمثّل عنصرا من التصوّر البيداغوجي وتجربة الدروس قبل وضعها ضمن المدرسة الافتراضية فضلا عن تقييم هذه الدروس بعد مدّة محدّدة من توزيعها بهدف قيس نجاعتها ودرج ـة رضا الجمهور المستهدف"[1].

وعلى صعيد آخر تفتقر المدرسة الافتراضية إلى مؤطّرين في عديد الاختصاصات لإثراء محتواها بالنسبة إلى مختلف المستويات التعليمية. فخلافا لما نصّ عليه الأمر المحدث لهذه المدرسة فإنّها لا تغطّي جميع المستويات التعليمية. كما أنّ الدروس المضمّنة بالمدرسة لا تشمل جميع مواد التدريس بالنسبة إلى المستويات التعليمية التي تمّ إدراجها بها إذ تقتصر هذه الدروس على بعض الموادّ المقرّرة في البرامج الرسمية للتدريس. وتبلغ جملة الدروس المقدّمة 122 درسا في ماي 2007 في حين كان من المنتظر أن تتضمن هذه المدرسة 750 درسا في السنة الدراسية 2006 – 2007.

---

[1] - تقرير مكتب دراسات كندي حول تطوير إعداد دروس المدرسة الافتراضية (أكتوبر 2005).

وتبيّن كذلك وجود محتويات دروس بهذه المدرسة لا يتوفّر في شأن الاختصاصات المعنية بها مؤطّرون للإجابة عن تساؤلات طالبي خدماتها. من ذلك أنّ عدد المؤطّرين لا يتجاوز 7 أساتذة في خمسة اختصاصات في حين كان من المنتظر أن يتوفّر لفائدة هذه المدرسة 20 مؤطرا قارا و90 متعاقدا في سنة 2006–2007[1]. وتلاقي المدرسة الافتراضية عقبات أخرى تتمثّل خاصّة في صعوبة الربط أحيانا بشبكة الأنترنات و في قلّة دعمها بالمحتويات الرقمية الضرورية.

III- استغلال التجهيزات الإعلامية وصيانتها

أوكلت إلى المدرسة بموجب الفصل 9 من القانون التوجيهي المتعلّق بالتربية والتعليم المدرسي مهمة تمكين المتعلّمين من حذق استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإكسابهم القدرة على توظيفها في سائر المجالات. ورغم أهمية الاستثمارات المنجزة في مجال التجهيزات والسعي إلى توفير الموارد البشرية وتأهيلها فإنّ تنفيذ خطة إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم والتعلّم شابته بعض النقائص تعلّقت خاصة بنسق توظيف الإعلامية وبصيانة التجهيزات المعنية وحمايتها إضافة إلى ضعف عمليات المتابعة والتقييم.

أ- استغلال التجهيزات الإعلامية

يتمّ إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الوسط التربوي خاصّة من خلال تعميم تدريس مادة الإعلامية من جهة وتوظيف هذه التكنولوجيات في عملية التعلّم كأداة بيداغوجية من جهة أخرى وذلك وفق ما نصّت عليه الخطّة التنفيذية لمدرسة الغد (2002-2007).

1- تدريس مادة الإعلامية

يرمي المخطط العاشر في ما يتعلق بالإعلامية في المجال التربوي إلى تعميم تكنولوجيات المعلومات ضمن برامج التكوين على جميع المستويات. وفي هذا الإطار شهدت البرامج التعليمية تحويرات هامة وذلك خاصة عبر التعميم التدريجي لتدريس مادة الإعلامية. وخلال السنة الدراسية 2006-2007 بلغ عدد الدارسين لمادّة الإعلامية 400.459 تلميذا بالمرحلة الثانية من التعليم الأساسي و 161.992 تلميذا بالمرحلة الثانوية. أمّا تلاميذ السنة

[1] - البطاقة البيانية لمشروع المدرسة الافتراضية التونسية.

الرابعة ثانوي الدارسون للإعلامية كمادة اختيارية فقد بلغ عددهم خلال نفس السنة 67.815 تلميذا من ضمن 111.605 تلاميذ أي ما يمثّل 61 %.

ولم يشمل تدريس هذه المادة جميع المراحل التعليمية إلى غاية السنة الدراسية 2006–2007 إذ لم يتمّ بعد إدراج الإعلامية كمادّة إجبارية للتدريس بالسنوات الأربعة الأولى من التعليم الأساسي وفي السنة الأولى من المرحلة الثانوية. كما تبيّن من خلال الدراسة التي تمّ إنجازها من قبل وزارة التربية والتكوين في ديسمبر 2005 حول وضعية الإعلامية بالمؤسّسات المرشحة لتكوين النواة الأولى لما تعتبره الوزارة "مؤسّسات التميّز"[1] أنّ جميع المعاهد المنتمية للشبكة تدرّس مادة الإعلامية. ولئن بلغت نسبة التلاميذ الذين يتلقون دروسا في المـادة المذكورة 100 % بالمعاهد النموذجية في كلّ المستويات فإنّ هذه النسبة كانت في حدود 44 % في المعاهد الأخرى.

2- توظيف الإعلامية في التعلّم

يهدف استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال كأداة بيداغوجية للتدريس خاصّة إلى تمكين التلميذ من البحث بنفسه عن المعلومة وإلى تحسين مردودية التعليم وجودته. إلاّ أنّ ذلك ما زال يشكو عدم ضبط مجالات استعمال هذه التكنولوجيات ضمن البرامج الرسمية لمختلف المستويات التعليمية وقلة كفاية المستلزمات الضرورية لإدماج هذه التكنولوجيات في التعلّم إضافة إلى تعطّل استعمال الانترنات ببعض المؤسّسات التربوية.

ففيما يتعلّق بالمدارس الابتدائية تمّ إدماج هذه التكنولوجيات في السنتين الخامسة والسادسة من التعليم الأساسي ضمن مادّة التربية التكنولوجية وذلك على التوالي خلال السنتين الدراسيتين 2004-2005 و2005- 2006. غير أنّ التوظيف الفعلي لهذه التكنولوجيات لم يتمّ بصفة متكافئة بالنسبة إلى جميع التلاميذ المستهدفين حيث لم تتعدّ نسبة المؤسّسات المجهّزة 26 % سنة 2004-2005 و44 % سنة 2005-2006 و63,8 % سنة 2006-2007 في حين أنّه كان من المنتظر الانتهاء من تجهيزها قبل موفى سنة 2005. بالإضافة إلى ذلك فإنّ عديد المدارس المجهّزة بفضاءات الإعلامية لم توظّف تكنولوجيات المعلومات والاتصال لفائدة متعلّمي السنتين الخامسة والسادسة. فقد بلغت نسبة هذه المدارس خلال سنة 2005-2006 على التوالي 67 % و66 % من جملة المدارس المجهّزة[2].

---

[1] تضم مدارس ابتدائية ومدارس إعدادية ومعاهد نموذجية ومعاهد ثانوية أخرى.

[2] تقارير التفقدية العامة للتربية المتعلّقة بالسنوات المعنية.

وبخصوص المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية فإنّه باستثناء مادة التربية التقنية بالسنتين الثالثة والرابعة من التعليم الثانوي لا يوجد أي محور يتعين تدريسه بواسطة الإعلامية بالنسبة إلى كل المواد في كل مراحل التعليم الإعدادي والثانوي وبقي ذلك موكولا إلى اجتهاد المدرّسين ويختلف حسب المؤسّسات. وقد أشارت تقارير التفقد المتعلّقة بمادّة التقنية أنّه رغم تعميم استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال بالسنتين المذكورتين فإنّ قدم التجهيزات الإعلامية وعدم تحيين البرمجيات المركزة بها عطّل حسن استغلال هذه التكنولوجيات. وبلغت حسب الدراسة آنفة الذكر نسبة التلاميذ " بمؤسّسات التميّز" الذين انتفعوا بنشاط يعتمد الإعلامية معدّل 25 %.

وفضلا عن ذلك تمّت خلال فترة المخطّط العاشر برمجة تركيز أقسام نموذجية بالمعاهد الثانوية لإدماج التكنولوجيات الحديثة في التدريس على مستوى 50 فصلا موزّعة على 50 مؤسّسة في مواد التقنية والفيزياء واللغات والرياضيات في مرحلة أولى على أن يتمّ توسيعها لتغطي أكثر عدد ممكن من المعاهد. غير أنّ الوزارة لم تحدّد المؤسّسات المستهدفة ونوعية التجارب والجهة المكلّفة بإعدادها ومتابعتها. وقد اقتصر توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال على تجربة نموذجية وحيدة.

ومن جهة أخرى يتطلّب توظيف الإعلامية في التعلّم إعداد مرجعيات تحدّد ماهية الإدماج وأهدافه ووظائفه ومواطنه والكفاءات المستهدفة. وقد تمّ خلال سنة 2005 إنجاز دراسة تتعلّق بالتعليم الثانوي تمّ على إثرها إنجاز أدلّة للغرض. إلا أن الوزارة لم تتّخذ إلى غاية جوان 2007 أي قرار بخصوص اعتماد الأدلّة المعنية.

3- استعمال الانترنات

يتمّ النفاذ إلى شبكة الانترنات من قبل المدارس الابتدائية خاصة عبر خط مسبق الدفع بتعريفة منخفضة تمكّن من الإبحار مدة 60 ساعة شهريا بمبلغ قدره 40 دينارا يُحمل على الاعتمادات المفوّضة للإدارات الجهوية للتربية والتكوين. غير أنّ النفاذ إلى هذه الشبكة لم يبلغ بعد مستوى الأهداف المرجوّة والتي تمّ ضبطها بالخطّة التنفيذية لمدرسة الغد.

فقد تبيّن حسب " المصالح الخصوصية" بالوزارة أنّ المدارس التي تتولّى فعليا في مارس 2007 استعمال هذه الشبكة لم تتعدّ نسبتها 22 % من جملة المدارس. كما لوحظ محدودية ساعات استعمال الشبكة حيث أنّه باستثناء المدارس التابعة لولاية نابل لم تتمكن

بقية المدارس الابتدائية المرتبطة بشبكة الانترنات خلال الفترة الممتدّة من مارس 2006 إلى مارس 2007 من تحقيق مدة الإبحار المسموح بها سنويا. وبلغ المعدّل السنوي لساعات استعمال الأنترنات بالمدارس الابتدائية 118 ساعة أي بمعدّل لا يتجاوز 13 ساعة في الشهر مقابل 60 ساعة متاحة. ويعزى ذلك خاصة إلى عدم توفير بطاقات الشحن من قبل الإدارات الجهوية للتربية والتكوين إضافة إلى بطء تدخل إطارات المراكز الجهوية للمعهد الوطني للمكتبية والإعلامية لإصلاح الأعطاب الحاصلة نتيجة عدم توفّر وسائل النقل.

وعملا على تحقيق مبد إ تكافؤ الفرص الذي أقرّه القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي سعت الوزارة إلى تعميم استعمال شبكة الأنترنات على المدارس الموجودة بالمناطق النائية (676 مدرسة) وذلك باقتناء 10 مخابر متجولة للإعلامية سنة 2004 وتركيز 16 حاسوبا محمولا بكلّ منها وربطها بشبكة الانترنات عبر التكنولوجيات المعتمدة على الأقمار الصناعية. وبلغت الكلفة الجملية لهذه العملية 622 أ.د. وقد بادر المعهد الوطني للمكتبية والإعلامية بتنشيط حلقات تكوينية لفائدة جملة من المدرّسين الذين سيكلّفون بتوظيف هذه المخابر بمدارسهم. وقد تولّت لجنة تمّ تكوينها صلب المعهد المذكور إعداد برنامج تدخّل المخابر المتجولة. غير أنّه لم يتمّ تنفيذ البرنامج المعني في حين أنّ قرار إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال ضمن مادّة التربية التكنولوجية كان ساريا منذ السنة الدراسية 2004-2005. وفي المقابل ظلّت تدخلات المخابر المتجولة تهمّ أنشطة خارجة عن البرامج التعليمية. وقد أرجعت الوزارة هذا الوضع خاصّة إلى "عدم توفر سائقين ومختصين في مجال تقنية الاتصال عبر الأقمار الصناعية".

4- الوسائل المصاحبة

يتطلّب تمكين المؤسّسات التعليمية من استعمال التجهيزات الإعلامية المركّزة بها توفير وسائل متعدّدة الوسائط لفائدة المربّين والتلاميذ. وقد تمّ في هذا الإطار إحداث وحدة لإنتاج المحتويات الرقمية بالمركز الوطني البيداغوجي خلال سنة 2002 لتوفير وسائل تعليمية رقمية متعددة الوسائط لفائدة التلميذ والمربي تشمل مختلف المواد وكتبا رقمية ترافق الكتب المدرسية. كما اقتنت الوزارة 100 سبورة تفاعلية وأجهزة عرض بمبلغ جملي قدره 467 أ.د تمكّن من استعمال الحاسوب للتعليم والتعلّم بشكل تفاعلي وتساعد التلميذ على الاستيعاب وتطوير علاقته بالمحتويات الرقمية.

إلاّ أنّ المحتويات الرقمية التي تولّى المركز الوطني البيداغوجي إنتاجها وترويجها إلى موفى السنة الدراسية 2005-2006 لم يتجاوز عددها 9 محتويات تخصّ 17 مادة في حين ترمي الأهداف المحدّدة لفترة المخطّط العاشر إلى إنتاج 40 محتوى رقميا لبعض الدّروس مع نهاية سنة 2006.

ولم يتمّ في شأن اعتماد الأقراص المعنية ضبط المستويات المستهدفة وأولويات الإنتاج ومواطن استعمال الأقراص المضغوطة. وبقي الاستعمال رهينة المبادرة الخاصّة للمدرّس وهو ما لا يسمح بالاستغلال الأمثل للمحتويات المذكورة. وأفادت الوزارة بأنّه تمّ إحداث لجنة أوكلت إليها مهمة استكمال ملامح المرجعية الوطنية المحدّدة لأشكال توظيف هذه المحتويات الرقمية مستقبلا وأطر استغلالها.

أمّا في ما يتعلّق بالسبورات التفاعلية فقد تمّ في سنة 2006 تأمين حلقات تكوينية من قبل المعهد الوطني للمكتبية والإعلامية في استعمال هذه السبورات شملت خاصّة متفقدي المدارس الابتدائية في حين أنّ السبورات التي تمّ توزيعها من قبل الوزارة (69 سبورة) كانت لفائدة المعاهد والمدارس الإعدادية. ولم يتمّ إلى غاية جوان 2007 تحديد برنامج واضح لاستعمال هذه السبورات وجدولة توزيع ما تبقى منها وفق مقاييس تضمن حسن استغلالها.

ب- حماية التجهيزات الإعلامية وصيانتها

يتطلّب استغلال التجهيزات والبرمجيات الإعلامية تأمين إجراءات وعمليات صيانة تكفل التدخل السريع عند الحاجة لضمان السير العادي للتعليم داخل المؤسّسات التربوية والتوظيف الأمثل للمكاسب. وقد أوكلت إلى المعهد الوطني للمكتبية والإعلامية مهمة صيانة المختبرات. ويؤمّن المعهد هذه المهمّة بالمؤسّسات التربوية اعتمادا على المراكز الجهوية التابعة له والموجودة في 19 ولاية.

ولا تتوفّر إحصائيات مكتملة حول الحواسيب المعطّبة بمختلف المؤسّسات التعليمية. بيد أنّ المعطيات المضمّنة بتقرير التفقدية العامة للتربية للسنة الدراسية 2005–2006 تبيّن أنّ عدد الحواسيب المعطّبة بالمدارس الابتدائية خلال السنة المذكورة بلغ ما جملته 2095 حاسوبا وهو ما يمثّل نسبة 14 % من جملة الحواسيب الموجودة بهذه المؤسّسات مقابل 6,4 % في السنة الدراسية السابقة لها.

وقد مكّن النظر في عمليات الصيانة من الوقوف على عدم توفّر معطيات شاملة حول التجهيزات الإعلامية تضمن الإحاطة بالممتلكات ومتابعة استعمالها ونجاعة صيانتها وعلى قلة الموارد البشرية والمادية لدى المعهد الوطني للمكتبية والإعلامية فضلا عن ضعف تأمين الصيانة الوقائية ومتابعة تنفيذ الصفقات المبرمة مع المزوّدين.

وعمل المعهد الوطني للمكتبية والإعلامية على تركيز منظومة " خدمات مدرسية" بأغلب المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية تشمل خاصة من بين مكوّناتها التصرّف في التجهيزات والفضاءات فضلا عن تكوين مستعمل لهذه المنظومة في مستوى كل مؤسّسة عهد له بمهمة إدراج البيانات بها وتحيينها. غير أنّ المنظومة المعنية لم تشمل المدارس الابتدائية إضافة إلى عدم إدراج البيانات المتعلّقة بالتجهيزات المخصّصة للمؤسّسات التربوية بالمنظومة المعنية كنوعية هذه التجهيزات وحالتها وآخر تاريخ صيانتها وتحيينها . وهو ما من شأنه أن يحجب بيانات أساسية للتصرف فيها ولا يضمن حماية كافية لها من مخاطر التلف وسوء الاستعمال.

من ذلك أنّه يتمّ إعداد الإحصائيات المتعلّقة بالتجهيزات بالنسبة إلى بعض المؤسّسات التربوية وفق عمليات طلبات العروض أو الاستبيانات أو على أساس التجهيزات المسلّمة والتي تسجّل بالمغازة المركزية للوزارة ولا يتمّ تحيينها باعتبار النقص الحاصل فيها نتيجة التلف والسرقة. فقد تبيّن من جهة سرقة بعض التجهيزات من المدارس شملت في بعض الحالات مخبرا بكامله أو معدّات طرفية أو تجهيزات عرض و من جهة أخرى توظيف تجهيزات في غير ما خصّصت له ولا يتمّ تحيين المعطيات في ضوئها في الإبان.

وعلى صعيد آخر تفتقر الصيانة العلاجية التي يتم إنجازها بطلب من المؤسّسات التربوية إلى إجراءات من شأنها أن تتيح الإعلام السريع عن الأعطاب وتحدّد نظاما فعالا لتلقّي الطلبات وتسجيلها ضمن قاعدة بيانات تمكّن من متابعة تدخّل أعوان المراكز الجهوية للمعهد ورصد تواتر الأعطاب وتصنيفها وحالة التجهيزات الإعلامية بصفة عامّة.

وفيما يتعلّق بالصيانة الوقائية لوحظ من خلال النظر في تقارير نشاط المراكز الجهوية التابعة للمعهد الوطني للمكتبية والإعلامية والمتعلّقة بالفترة 2005–2007 أنه باستثناء المراكز الجهوية بمدنين وتونس ومنوبة لم تجر المراكز الأخرى عمليّات صيانة وقائية للتجهيزات. كما لم يواكب تطوّر الموارد البشرية المخصّصة للمراكز تنامي حظيرة

التجهيزات. من ذلك أنّ الأعوان التقنيين التابعين للمعهد والذين يؤمّنون عمليات الصيانة بالجهات لا يتجاوز عددهم 45 عونا لتغطية كامل المؤسّسات التربوية المجهّزة وهو ما يمثّل معدّل 92 مؤسّسة تربوية لتقنيّ واحد والحال أنّ المعهد يهدف إلى تحقيق معدّل تقنيّ واحد لكلّ 50 مؤسّسة تربوية.

وبالإضافة إلى ذلك وخلافا لما نصّت عليه كرّاسات الشروط الخاصّة بالصفقات المتعلّقة بتزويد وزارة التربية والتكوين بمعدّات إعلامية لفائدة المؤسّسات التربوية المبرمة في إطار طلبات العروض الدولية المتعلّقة بالفترة 2002-2004 لا يؤمّن المزوّدون دائما حملات الصيانة الوقائية المتمثلة في زيارتين في السنة طيلة فترة الضمان المحدّدة بثلاث سنوات. كما تبين عدم التزام بعض المزوّدين بتعهداتهم المتعلّقة بإنجاز الإصلاحات على التجهيزات المعطّبة خلال فترة الضمان.

وزيادة على ذلك لم تقم الوزارة بإبرام عقود صيانة المعدّات الإعلامية خارج فترة الضمان في حين أنّ العقود المقترحة من قبل المزوّدين مثلت أحد المعايير المحدّدة لفرز العروض الفنية.

ج- متابعة خطّة إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتّصال وتقييم أهدافها

أقرّت الخطّة التنفيذية لمدرسة الغد بالنسبة إلى العنصر المتعلّق بإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال تحسين طرق التصرّف وذلك خاصّة من خلال تركيز نظام معلومات تربوي متكامل ومندمج بين المؤسّسات التربوية والإدارات الجهوية والوزارة بما يمكّن من القيام بمتابعة دقيقة للمنظومة التربوية على المستويين الكمي والنوعي . غير أنّه لم يتمّ بعدُ تركيز هذا النظام وظل تأمين عمليات المتابعة لمختلف مكونات الإدماج يتمّ من خلال الاستبيانات التي تعدّها مختلف مصالح الوزارة المعنية والمعهد الوطني للمكتبية والإعلامية والتي يتمّ توجيهها إلى مديري المدارس الابتدائية والإدارات الجهوية.

وعلاوة على ذلك تمثّل متابعة إشغال الفضاء المخصّص لتوظيف تكنولوجيات المعلومات في التعليم والتعلّم على مستوى المؤسّسات التربوية إحدى آليات متابعة مشروع الإدماج. غير أنّ المؤسّسات التربوية تفتقر إلى وثائق تنظيمية من شأنها أن تضمن متابعة ناجعة للفضاءات واستعمالاتها وترشيد التصرف فيها وذلك بالرغم من مبادرة المعهد الوطني

للمكتبية والإعلامية منذ سنة 2003 بإعداد كرّاس متابعة استغلال فضاء تكنولوجيات المعلومات والاتصال بالمدرسة.

كما لم يتبيّن عمل الإدارات الجهوية والمصالح الخصوصية المركزية على متابعة المشروع من خلال حمل المؤسّسات التربوية الراجعة إليها بالنظر على الإحاطة بهذا المجال وتجميع المعطيات بخصوصه. ولم يتمّ إحداث لجنة وطنية للغرض تعنى "بالمتابعة وتتولّى رصد الصعوبات وتصور الحلول المناسبة وضبط الحاجيات المادية والبشرية والبيداغوجية والتخطيط لبرامج التكوين اللازمة " إلاّ في سنة 2007، سنة نهاية الخطة التنفيذية لمدرسة الغد.

أمّا بخصوص تقييم برنامج إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم والتعلّم فقد نصّت الخطّة التنفيذية لمدرسة الغد على أنّ عمليات الإدماج تنفّذ في إطار مشروع المدرسة الذي يحدّد الأهداف البيداغوجية والعمليات المزمع إنجازها والنتائج المنتظرة والوسائل الخاصة لتقييمها.

وفي هذا المجال تولّت الوزارة سنة 2005 إنجاز دراسة تهدف إلى تركيز منظومة إشهاد لمؤهّلات التلاميذ في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصال تشمل مرجعيات بخصوص مؤهّلاتهم وتكون بمثابة جواز لمجتمع المعلومات. غير أنّ الدراسة المعنية خلصت إلى أنّه " في غياب بعض الشروط الأولية والأساسية لتركيز نظام إشهاد والمتمثّلة خاصّة في توفّر حواسيب للتلاميذ خارج أوقات العمل ووجود مدرّسين أكفّاء قادرين على تقييم كفاءة التلاميذ في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ووجود جهة مكلّفة بمنظومة الإشهاد وتوفّر صيغ لتطوير كفاءات المدرّسين ووجود مدعّمات تقنية وتكنولوجية ومساهمة المتدخّلين على المستوى المحلي والجهوي والوطني في الإدماج واقتناعهم بمزاياه... يقترح عدم إرساء المنظومة المعنيّة في الأمد القصير".

وأفادت الوزارة أنّها تعمل حاليا على وضع الأسس العلمية واتخاذ التدابير المناسبة لتجسيم الإجراء الرامي إلى تمكين المتعلّمين من الحصول في نهاية التعليمين الأساسي والثانوي على مؤهّل في الإعلامية وفق معايير دقيقة.

*

* *

لقد أصبحت المدرسة مدعوّة إلى إيناس المتعلّمين بتكنولوجيات المعلومات والاتصال وتمكينهم من حذق استعمالها قصد إعدادهم لمواصلة تعليمهم العالي ولاقتحام سوق الشغل التي تعتمد أكثر فأكثر على تلك التكنولوجيات. ولهذا الغرض تمّ إدخال الإعلامية في الوسط التربوي سواء كمادّة للتدريس أو كوسيلة تعليمية لتدريس بقية الموادّ الأخرى.

وقد سعت السلط العمومية إلى توفير الظروف الكفيلة بإكساب التلاميذ القدرة على التحكّم في هذه التكنولوجيات قصد توظيفها في سائر المجالات وذلك من خلال اقتناء التجهيزات وتوفير المدرّسين الأكفّاء. غير أنّ تجهيز المؤسّسات التربوية بغاية تدريس مادّة الإعلامية لم يتمّ بنسق يستجيب للحاجيات المتولّدة عن الاتجاه الرامي إلى تعميم إدخال الإعلامية في البرامج الدراسية . كما أنّ تأطير مدرّسي الإعلامية وتكوين الإطار التربوي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ما زالا يتطلبان مزيدا من الإحاطة والدعم.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي ضبط مجالات توظيف الإعلامية كأداة للتدريس ضمن البرامج الرسمية لمختلف المستويات التعليمية وكذلك توفير الوسائل اللازمة بالقدر الكافي لإدماج هذه التكنولوجيات في التعلّم كإعداد المرجعيات في هذا المجال والوصل بشبكة الأنترنات بسرعة تدفق كافية. ويدعو الوضع أيضا إلى استكمال مستلزمات تركيز منظومة إشهاد لمؤهّلات التلاميذ في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتي تمثل "جوازا لمجتمع المعرفة".

ولحماية أسطول التجهيزات الإعلامية المركّزة بالمؤسّسات التربوية وصيانتها على النحو المطلوب ينبغي دعم الهياكل المعنية ب الصيانة بوسائل التدخّل اللازمة المادية منها والبشرية بما يكفل حسن توظيف هذه التجهيزات وحمايتها.

وتدعو الحاجة كذلك إلى الإسراع بوضع آليات المتابعة والتقويم لتمكين الوزارة ومصالحها الجهوية والمؤسّسات التربوية من الإحاطة بدقة بظروف تنفيذ إدخال الإعلامية في الوسط التربوي بما من شأنه أن يساعد على إرساء منظومة كفيلة بتمكين المتعلّمين من حذق استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإكسابهم القدرة على توظيفها في سائر المجالات.

ردّ وزارة التربية والتكوين

I- تجهيز المؤسسات التربوية بالمعدات الإعلامية

فيما يخصّ الملاحظة حول التغيّر المستمرّ للحاجيات من التجهيزات الإعلامية بسبب التحويرات المدخلة على محتوى البرامج الدراسية بالمرحلتين الإعدادية والثانوية والذي لم يساعد على تحديد محكم لهذه الحاجيات مما أدّى إلى إعادة ترتيب الأولويات في مجال التجهيز خاصّة خلال السنتين الأخيرتين، تجدر الإشارة إلى أن الأمر لا يتعلّق بتعديل محتوى برامج مادة قائمة وإنّما بإحداث تعلّم جديد ولأوّل مرّة يتمثل في تدريس مادة الإعلامية. وتنفيذا لقرار سيادة رئيس الجمهورية الشروع في تدريس الإعلامية في المرحلة الإعدادية في مفتتح السنة الدراسية 2007/2006 التجأت الوزارة إلى إعادة ترتيب الأولويات في مجال التجهيزات الإعلامية. ونظرا إلى أنّ هذا الإجراء يستوجب توفير تجهيزات كبيرة (يحتاج اقتناؤها وقتا طويلا بالنظر إلى التراتيب والإجرءات التي تحكم الصفقات العمومية) وانتداب عدد هام من المدرّسين، توخت الوزارة التدرج وذلك بتنفيذ هذا القرار على سنتين: مرحلة أولى وشملت السنتين السابعة والثامنة، ومرحلة ثانية وشملت السنة التاسعة. وقد استوجب هذا الإجراء تحويل التجهيزات التي كانت موجّهة للمدارس الابتدائية لفائدة المدارس الإعدادية، في انتظار وصول المخابر المبرمجة للإعداديات.

II- الموارد البشرية

بالنسبة إلى ملاحظة الدائرة المتعلقة بعدم تأمين التكوين الضروري دائما للمنتدبين الجدد لتأهيلهم لتدريس مادة الإعلامية نظرا إلى عدم دقة البرمجة وتحديد الحاجيات والمثال الذي ورد بتقرير الدائرة والخاص با لمناظرة التكميلية التي تمّ فتحها بتاريخ 25 ماي 2006، فإنّ الأمر يتعلّق بالناجحين في الدورة الاستثنائية لمناظرة التأهيل لأستاذية التعليم الثانوي التي وقع تنظيمها خلال شهر جويلية لمجابهة قرار تعميم تدريس الإعلامية في المرحلة الإعدادية. ونظرا لضيق الآجال لم يكن بالإمكان مطلقا تكوينهم وفق نفس الصيغة المعتمدة عادة، بسبب ضيق الوقت من جهة ولكون المؤسسات التربوية في عطلة.

وفيما يخص افتقار تقييم أداء مدرسي الإعلامية إلى مرجعيات مهنية وغياب جدول تقييم موحّد يتمّ اعتماده لإسناد الأعداد المهنية لهم وارتكاز هذا التقييم أساسا على تقدير شخصي للمتفقدين المعنيين، فإن الشبكة التي يعتمدها إطار التفقد في تقييم أداء المدرّسين لا يُمكن أن تخلو من عنصر التقدير الشخصي مادام الأمر يتعلّق بإصدار أحكام قيّمة في مسائل تقبل الاجتهاد. وعلى كلّ فالتفقدية تَراجع دوريا هذه الشبكة في اتجاه إضفاء مزيد من الموضوعية.

أمّا ما ورد بتقرير الدائرة في ما يتعلّق بعدم تضمّن تقييم نظام تكوين المدرّسين أية آلية لتقييم أداء المكوّنين أو التصديق على مكتسبات المتكوّنين فإن التقييم المشار إليه هو إجراء معمول به في كلّ الهياكل والهيئات التي تُسدي خدمات تكوين، وهو تقييم فوري لحصة تكوين فقط من حيث المحتوى والتنظيم والتنشيط، وليس تقييما للتكوين بمعنى تتّبع أثر التكوين في الممارسات المهنية للمنتفعين بالتكوين. ولا تتوفّر الوزارة على آليات مؤسساتية لتقييم أداء المكوّنين تقييما نوعيا ولا للتصديق على مكتسبات المتكوّنين بسبب غياب الخبراء في هذا المجال. لذلك برمجت الوزارة تنظيم طلب عروض دوليّ في الأشهر القادمة لتكوين عدد من المربّين في هذا التخصّص الدقيق.

وفيما يخص عدم عرض برامج التكوين دائما على المجالس الاستشارية للمراكز الجهوية للتكوين فإنّ بعض الإدارات الجهوية للتربية والتكوين تتولّى عرض برامجها الجهوية للتكوين على المجالس الاستشارية للتصديق قبل بدء التنفيذ، أمّا البقية فلا تتولّى القيام بذلك، وستقع دعوتهم إلى الالتزام بهذا الإجراء في المستقبل.

وبالنسبة إلى دعم المراكز الجهوية للتربية والتكوين بالتجهيزات الإعلامية بما يستجيب لحاجيات التكوين فإنه يتم دعم هذه المراكز باستمرار بالمعدات الإعلامية أو تجديد أسطول الحواسيب المتقادمة في حدود ما يتوفّر سنويا من اعتمادات.

أمّا عدم عرض أسماء الأساتذة المكلّفين بالتكوين على المجالس الاستشارية لمراكز التكوين فإنّه يعود إلى أسباب تنظيمية بحتة حيث أن اختيار الأساتذة المكلّفين بالتكوين من مشمولات إطار التفقد الذي يكون على بيّنة من ملامح المعنيين، ويتولّى تقديم مقترحاته في الغرض للمدير الجهوي. وتتمّ هذه العملية وجوبا قبل بداية السنة الدراسية. غير أنّ انعقاد

المجلس الاستشاري مرتين في السنة قد لا يتماشى ومستلزمات روزنامة تعيين المدرّسين المكلّفين بالتكوين.

وفيما يتعلق بعدم تطور عدد الأساتذة المكوّنين فإنّ تقلّص عدد إطار التفقد أمر عرضي وافق بدء العمل بالصيغة الجديدة لانتداب المتفقدين. فقد توقّف انتداب متفقدين جدد مدة سنتين (فترة تكوينهم) بينما تواصل خروج عدد من المتفقدين للتقاعد. إنّ مطلب الزيادة في عدد الأساتذة المكلّفين بالتكوين إنما يعكس الرغبة في تكوين وتأطير أعداد كبيرة من المدرّسين الذين التحقوا حديثا بالتدريس.

وبالنسبة إلى محدودية الإقبال على بعض الدورات التكوينية فتعود غيابات المدرّسين عن بعض حلقات التكوين إلى الصبغة الاختيارية للمشاركة. والدليل على ذلك أنّ الغيابات تكاد تكون منعدمة كلّما كانت دورات التكوين إجبارية كما هو الحال بالنسبة إلى الحلقات التي تُنظّم لفائدة الناجحين في مناظرة التأهيل لأستاذية التعليم الثانويّ أو بالنسبة إلى المكلفين الجدد من إطار التسيير والإشراف الإداري.

إنّ عدم عرض برامج التكوين دائما على المجلس العلمي للمركز الوطني لتكوين المكونين و عدم متابعتها وتقييمها من قبل هذا المجلس حيث أنّ هذا الأخير الذي كان من المفروض أن يجتمع 3 مرات على الأقلّ في السنة لم يجتمع إلاّ مرّتين منذ إحداث المركز في سنة 2001 كما ورد بتقرير الدائرة مردّه أن تسمية المدير العام للمركز حصلت في منتصف سنة 2004. أما قرار تعيين أعضاء مجلسه العلمي فصدر بتاريخ 21 جويلية 2005. ومنذ هذا التاريخ اجتمع المجلس العلمي في ثلاث مناسبات. وإن كان عدد هذه الاجتماعات أقل من العدد المطلوب فإنّ المركز الوطني لتكوين المكوّنين في التربية حرص على عرض برامج التكوين على المجلس العلمي في كلّ المناسبات التي انعقد فيها، قصد مناقشتها وتقييمها وسيسعى المركز بداية من السنة الحالية إلى عقد الاجتماعات الثلاثة المطلوبة سنويا.
وبخصوص برنامج تكوين المكوّنين المتعلّق بتكنولوجيات المعلومات والاتصال تمّ إقرار محتواه ووضع كراس الشروط الخاص به بوزارة التربية والتكوين سنة 2003 أي قبل انطلاق نشاط المركز في إطار مشروع تحقيق جودة النظام التربوي (PAQSETI).

وبالنسبة إلى عدم إعداد الدروس في إطار برمجة مسبقة للمحتويات المزمع وضعها ضمن المدرسة الافتراضية فقد تمّ في إطار إنجاز محتويات هذه المدرسة تنظيم مجموعة من الملتقيات التحسيسيّة والتكوينية يمكن عرض أهمّها من خلال الجدول التالي:

الملتقى	تاريخ ومكان الانعقاد	محاور الاهتمام
ملتقى وطني حول المدرسة الافتراضية والتعليم عن بعد	سوسة 6-8 فيفري 2003 (نزل حورية بالاس)	– التعريف بالمدرسة الافتراضية والتعليم عن بعد – عرض بعض المحتويات الرقمية – إنجاز ورشات عمل تتعلّق بتصميم المحتوى
المدرسة الصيفية الوطنية	المهدية ، جويلية 2004	– التدرّب على تصميم المحتوى – التعليم عن بعد
ورشة عمل حول إعداد السيناريو البيداغوجي والتأطير عن بعد	المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين برادس 27-29 ديسمبر 2004	– التدرّب على إعداد سيناريو بيداغوجي
حلقة تكوينية حول السيناريو البيداغوجي وتصميم المحتويات الرقمية	المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين برادس 5-10 ديسمبرِ 2005	– تصميم السيناريو البيداغوجي

على صعيد أخر قامت المدرسة الافتراضية بتصميم كراس شروط في الغرض وتمّ ضبط قائمة مضيّقة تحتوي مكاتب دراسات مختصّة في إنجاز المحتويات التربوية الرقمية

المتاحة عن بعد ووقع عرض المشروع على اللجنة العليا للصفقات وسيتمّ إنجازه حال المصادقة عليه. وتعتمد دروس المدرسة الافتراضية نفس التمشّي المعتمد في المنظومة التربوية وهي مطابقة للبرامج الرّسمية، وتمّ تصميمه بطريقة تفاعلية تخضع للبيداغوجيا عن بعد.

وبشأن إعداد الدروس فقد تمت الاستفادة في مرحلة أولى من أعمال بعض الأساتذة والمتفقدين ثم اعتمدت المدرسة آلية طلب العروض لتحسين الخدمات.

III- استغلال التجهيزات الإعلامية وصيانتها

بخصوص الملاحظة المتعلّقة بعدم ضبط مجالات لإدماج الإعلامية في التدريس فإنّ الوزارة ترى أنّ إدماج التكنولوجيات الجديدة في التدريس لا يُمكن أن يكون إلاّ تدريجيا أي بقدر توفّر الشروط الموضوعية لإرسائه، وهي شروط تتعلّق في نفس الوقت بالتجهيزات كمّا ونوعا وبتأهيل المدرّسين وبإنتاج الوثائق المرجعية اللازمة.